الخميس 2010-04-08 العدد 12848
4

لجنة الاعلام: لا تصويت ولا توصيات.. وتقرير من دون اقتراحات بعهدة بري

تقرير اللجنة الفنّية للاتصالات: لمحاكاة المعلومات وسجال على «أمن البارد» ومحيط بيروت

لجنة الإعلام أثناء الإجتماع

مجلس النواب – هنادي السمرا:

وضعت لجنة الاعلام والاتصالات رئيس مجلس النواب نبيه بري في ضوء ما لم تتوصل إليه إذا صح التعبير، حيث وفي ظل التباينات النيابية والانقسام النيابي الذي حمل عنوانه «الاتفاقية الأمنية» أو «الهبة» في حين هو يتضمن في الحقيقة خفايا سياسية ظهرت معالمها بوضوح من خلال عدم التوصل الى صيغة توافقية أو موقف موحّد من كل المناقشات والاتهامات والمستندات والوثائق وبقيت الأمور مكانك راوح منذ الجلسة الأولى، حيث تبارى كل فريق في تقديم كل ما يقع في يده من وثائق أو رسائل هي ليست بالجديدة من حيث التاريخ بل من حيث الاعلان عنها.

وبقي الخلاف على حاله وخيارات عدّة طرحت لم تفلح اي منها في ان تبصر النور: الابطال كأبعد مدى لأن الاتفاقية تستند الى نص المادة ٥٢ وتحتاج لموافقة مجلس النواب، احالة الموضوع برمته الى الحكومة لإعادة النظر بالاتفاقية، ضرورة الاحالة الى الهيئة العامة وفي تم تشكيل لجنة تحقيق برلمانية.

إلا ان جلّ ما توصلت اليه اللجنة رفع التقرير الى رئيس المجلس على ان يبقى في عهدته الامر بإحالة الامر الى هيئة عامة او الاتفاق مع الحكومة لايجاد السبل الآيلة للمعالجة، بعد ان رفعت الجلسة الخاصة بدون توصية او تصويت. وكل ما خلصت اليه اللجنة توجيه تحيات بالجملة الى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان لموقفه من المقاومة من قطر ولجهة اعادة النظر بالاتفاقية والى رئيس الحكومة سعد الحريري الذي وعد بعقد جلسة لهذه الغاية والى اللواء اشرف ريفي لما قام به من تعاميم الى الوحدات ومسؤولي التدريب.

تقرير وزارة الاتصالات اللجنة الفنية

بناء الى طلب لجنة الاعلام للنظر في النواحي التقنية البحت للاستمارة الأمنية او استمارة التدريب المرسلة من قبل السفارة الأميركية الى مديرية قوى الامن الداخلي شكلت وزارة الاتصالات لجنة فنية تقنية لبحث مضمون الاستمارة اعدت تقريرا اعلن عنه الوزير شربل نحاس وانتهى الى توصية حول كيفية التعاطي مع المعلومات التي وردت في الاستمارة، مشيراً الى ان موضوع البيانات محمية من قبل المشغلين نظراً لحساسيتها واهمية محتواها ويقول ان البيانات المطلوبة حساسة جداً ويجب عدم اتاحة الوصول اليها للعموم. واشار التقرير ان هناك معلومات يتم توفيرها لأسباب معينة ولكن ضمن اتفاقات تجري خلالها المحافظة على سرية المعلومات، حيث تذكر بعض الدول ان بعض «الهوائيات» أو «الأنتينات» تؤثر على السلامة العامة وأن المعلومات المطلوبة للبيانات والاستمارة وحذر التقرير من أي اساءة لاستخدام الشبكة أو لأية اعمال عدائية قد تستخدم ضد مستخدمي الهواتف الخلوية لان من يملك هذه المعلومات يعرف كيف يمكن ان يقوم بأعمال عدائية ويستخدمها ضد مستخدمي الهواتف الخليوية.

وهنا تحدث النواب عن ان هذا الموضوع يصب في خانة التقنية، البحتة وتحتاج لاعادة دراسة بين لجنة الاعلام والهيئة الناظمة ووزارة الاتصالات وبين الجهات الامنية المعنية سواء أكان من الجيش اللبناني أو قوى الامن الداخلي.

وتضمن التقرير ايضاً التحذير من امكانية استخدام البيانات مع أجهزة اخرى ومعلومات عن الاستمارة مرافقة مع معلومات اخرى تتيح لمن يحصل عليها استخدامها من خلال مراقبة الاتصالات بصورة دورية، التصرف على الجبهات التي تتصل بالاطلاع على مضمون الاتصالات امكان اعتراض الاتصالات وما اشبه ذلك.

● التقرير المصنف سرياً يحمل الرقم ١/١٥٢٧/و ويتضمن في النسخة الرابعة انه اذا ما اقترنت البيانات المطلوبة بإمكان الوصول الى حركة التخابر وجداول الاتصالات المفصلة تسمح بمراقبة الاتصالات بصورة دورية والتعرف الى الجهات والاشخاص المتصل بهم والاطلاع على مضمون الاتصالات مع امكان اعتراض وقطع المكالمات لاشخاص ومناطق معينة.

اما النقطة الأهم في التقرير فتأتي في الفقرة السابعة التي تحدد موضوع مسؤوليات التعامل مع البيانات وتشير هذه النقطة الى انه نظرا الى حساسية المعلومات يحتم الواجب المهني على مشغلي ومالكي الشبكة مراجعة جميع الاجراءات العملية المستخدمة في حماية المعلومات ويجب عليهم متابعة حماية هذه المعطيات والبيانات والتأكد انهم يعتمدون ويصدقون تدابير واجراءات صارمة لحماية هذا النوع من البيانات، والاهم انه يتحتم عليهم التأكد من استخدام هذه البيانات من قبل الاشخاص المخولين قانوناً الاطلاع عليها فقط وعلى ان يتم استخدامها من قبل هؤلاء ايضاً وفقاً للقوانين والانظمة المرعية الاجراء مع مراعاة إجراءات السرية والخصوصية خلال قيامهم بذلك وفي هذه النقطة تؤكد اللجنة ان المعلومات المطلوبة لها صفة السرية ولا يمكن الوصول اليها بصورة سهلة كما سبق للمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء اشرف ريفي ان اشار خلال جلسة سابقة للجنة الاتصالات وبالتالي فإن الاستمارة المرفقة بطلب السفارة الاميركية قد وفق التقرير نفسه بتوفير فرصة اضافية لاساءة الاستخدام وأية اعمال عدائية على الشبكة أو كافة مستخدمي الهواتف الخلوية. وهذا بالتالي قد يتيح بتحديد موقع المستخدم واستهداف ابراج محدّدة للشبكة وعزل وإعاقة اتصالات الأفراد والمناطق المستهدفة من البر والبحر والجو.

● وفي اطار الحديث عن برنامج «البن لينغ» الذي سبق للسفارة الاميركية ان تحدثت عنه حيث اوضح عدد من نواب ان هذا البرنامج له علاقة بالرصد والتعقيب والتنصت وهو معمول به في الولايات المتحدة الاميركية إلا أن الاستمارة حيثية.

كما اشاد التقرير على هذا البرنامج الذي لغاية اليوم لم يتاح استخدامه من قبل الاستخبارات الاميركية أو من قبل هيئة مكافحة المخدرات إلا بإجازة من الكونغرس الاميركي لان هذا الامر حساس ويتعلق بالحرية الشخصية.

وخلصت اللجنة الفنية في تقريرها الى توصية تنص على أنه ونظراً الى حساسية معلومات الشبكة فقد أوصت اللجنة الى كيفية اتخاذ الاجراءات والتدابير لحماية هذه المعلومات وجرى نقاش نيابي فأعتبر البعض في الأكثرية ان التقرير بحاجة الى مناقشة في العمق ما إذا كانت المعلومات فنية ودقيقة وحساسة في حين طالب آخرون بتبني التقرير وخصوصا انه أوصى بضرورة إجراء تدريبات ودورات تدريبية وقد تناقش امكانية اعطاء نماذج وعينات وليس عن كل الشبكة في لبنان عن طريق محاكاة المعلومات وليس اعطاء المعلومات الحقيقية.

وقد تقدم مدير عام قوى الامن الداخلي اللواء اشرف ريفي حسب ما أوضح برسالة بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٩ وارفقها بتعميم نهاية هذا الشهر بشأن الدورات التدريبية وحقيقتها وما جاء في نص الاستمارة لجهة التفريق بين الصديق والعدو. مستنداً الى ان عقيدة قوى الامن لا تتغير ولا يمكن المس بها وانه سيتابع هذا الموضوع.

وتطرق البحث أيضاً الى الملحق الذي أرفق بالاتفاقية وعن دور الولايات المتحدة الأميركية في نهر البارد وما ذكر حول ان هناك خطة أمنية من شقين: الأول، يبدأ من العبدة (الشمال) والثانية محيط بيروت وهو ما نفاه اللواء ريفي.

كما عرض وزير الداخلية زياد بارود عن ما سبق وتحدثت عنه اللجنة حول الملحق المتعلق بإضافة ١٢ مليون دولار الى مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار او الهبة الذي جاء في الاتفاقية وصدر في ٢٠٠٩/٢/١٢، ونفى بارود علمه بما جاء حول مراسلة تمت من قبل تاديوس كونتك الى مديرية قوى الامن الداخلي.

اما حول ما نُسب الى ريفي من احدى الصحف العربية «مقابلة» فقال بارود: انه استشار عدد من القانونيين وانه بصدد اقامة دعوى ضد الصحيفة او إلزام الصحيفة بنشر النفي وخصوصاً وان هذه الصحيفة لم تنفِ لغاية اليوم هذه المقابلة في حين صدر نفي عن مديرية قوى الامن الداخلي وستلزم الصحيفة بنشره لانها تسببت بشبهة لجهاز أمني اساسي في البلد وهو غير صحيح.

فضل الله

وقال فضل الله بعد الجلسة: وانتقلنا من الاستمارة الى الاتفاقية ونقاش الاتفاقية يرتبط بأن الدورات التدريبية التي بدأتها قوى الامن الداخلي وعلى اساسها طلبت الاستمارة من وزارة الاتصالات مستندة الى اتفاقية، وبحثنا ما اذا كانت هذه الاتفاقية تتيح التعاطي مع وزارة الاتصالات بهذه الطريقة وحرصنا في اللجنة ان نضع هذا الملف بالمسار الصحيح ونناقشه بطريقة هادئة وجادة وبكل موضوعية، وتوصلنا الى نقاش دستوري وقانوني حول الاتفاقية وكان هناك تباين في وجهات النظر، فهناك نواب استندوا الى رأي قانوني ودستوري وحقوقي يقول بأن هذه الاتفاقية وبما انها تستند الى المادة ٥٢ من الدستور تحتاج الى ان يفاوض بشأنها رئيس الجمهورية ولأن الحكومة الماضية اي حكومة العام ٢٠٠٧ استندت الى المادة ٥٢ من الدستور وبالتالي فهي تخالف الدستور وهناك وجهة نظر اخرى تقول بأنها مجرد هبة وحتى ولو كانت هبة مشروطة فهي لا تنطبق عليها صفة المعاهدات الدولية، وعلى كل نحن لم نتبن اي وجهة نظر، ونعتبر ان ما قاله رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان» لاحدى وسائل الاعلام القطرية حول هذا الموضوع، وبما ان رئيس الجمهورية وفقا للمادة ٥٢ من الدستور هو من يسهر على احترام وحماية الدستور وصونه، فهو المعني في الجانب الاول بأن من يفاوض هو رئيس الجمهورية وثانيا هو معني بالسهر واحترام وحماية الدستور، وهذا هو الشق الدستوري والقانوني الذي كان هناك تباين حوله في وجهات النظر، ونحن نعتبر ان لرئيس الجمهورية الدور الاساسي.

اما في موضوع الحصانات والاعفاء من الضرائب وفي ما يتعلق بالتزامات الدولة اللبنانية المالية، فاذا اخذنا بوجهات النظر التي تقول بأن ذلك يحتاج الى موافقة مجلس النواب، معنى ذلك ان هذه الاتفاقية كانت تحتاج الى موافقة مجلس النواب، لكن هناك وجهة نظر اخرى تقول لا . لان هذه الحصانات ليست كالحصانات التي تعطى عادة للالتزامات المالية ولا تحتاج الى مجلس النواب وهنا احتدم النقاش حول الشق القانوني حول دور رئيس الجمهورية الاساس كما هناك دور اساسي لرئيس مجلس النواب، واتفقنا رغم الاختلاف في وجهات النظر على وجهة نظر واحدة في ما يتعلق بالسيادة والامن والشأن العام، وكل البنود التي تسمح للاميركي بالتدخل في أي وقت يشاء فهذا مرفوض ومرفوض ان يعرف الجانب الاميركي من يشرف على هذه الاجهزة ومعرفة هذه الاجهزة وما حكي عن توقيع تعهد والتزام من قبل الضباط بأنهم لا يتاجرون ولا يتعاطون بالمخدرات على مدى عشر سنوات، والمستوى الثاني المرتبط بالارهاب. وهنا اود ان اعلن وجهة نظرنا، فهذا موضوع غير قابل للنقاش بالنسبة الينا، فالاميركيون يوزعون ملايين الدولارات لتعميم مفهوم الارهاب ولتثبيت توصيفهم للارهاب، وبهذه الاتفاقية تحديدا هناك بندان واضحان ولا اعتقد ان هناك أي خلاف حول إنهما شوائب، وهذان البندان يتعلقان بالصلة للمنظمات التي تصنفها الولايات المتحدة بالارهابية، فهذا موضوع اساسي وحساس فاذا كان الجانب الاميركي استطاع التسلل بطريقة او بأخرى لتمرير هذا البند سواء في هذه الاتفاقية او بأي اتفاقية اخرى، وكان هناك مطلب من قبل اللجنة باعادة النظر بكل البنود التي تشبه هذا البند، فهذا الموضوع غير قابل بالنسبة الينا لا للنقاش، ولا للاخذ والعطاء ولا اعتقد في لبنان أحد يرضى بالتصنيف الاميركي للارهاب، وهذا مرفوض داخل وخارج الحكومة ومرفوض داخل وخارج مجلس النواب وعلى مستوى الرئاسات لأن له علاقة بالاسس والثوابت المتعلقة بالبلد وكان موقفنا حاسما بشأنه، وقلنا ان هناك «متون» شاهدناها ويتدرب عليها ضباط وعناصر.

اضاف فضل الله: وهناك بعض النقاط التي احب ان اضيء عليها منها في موضوع التدريب فقد شاهدنا بعض الاجراءات وبعض المتون التي بدأتها مديرية قوى الامن الداخلي، صحيح نحن نتفهم التدريب على بعض التقنيات نظرا لغياب الخبرات العالية لدينا ومن هنا اعطيت لنا بعض التقنيات وبعض التجهيزات ولكن انا شخصيا لا افهم لماذا في لبنان نحتاج لمن يثقف لنا قوانا الامنية، ولماذا ننتظر المدرب من الخارج فهذا سؤال برسم الجميع، والشيء الآخر، انا قلت ان الولايات المتحدة الاميركية حاضرة ان تنفق مئات وميئات ملايين الدولارات حتى تعمم ثقافتها، ونحن نعرف كم دفعت من مبالغ على وسائل الاعلام وكنا في غنى عن الخمسين مليون دولار لقاء كل هذا الموضوع حتى نأتي بالمدرب الاميركي لتثقيفنا على بعض المفاهيم السياسية التي تخالف دستورنا وميثاقنا وثوابتنا.

حوري

ثم تحدث مقرر اللجنة النائب عمار حوري مؤكداً نفي وزير الداخلية ومدير عام قوى الامن الداخلي ما ذكر حول تضمين الاتفاقية جزءاً يتعلق بأمن محيط بيروت، في حين قال فضل الله ان ريفي قال انه سيدقق في الموضوع.

وإذ اشار ان تقرير اللجنة الفنية يحمل نقاشات عديدة، وهو بعيد عن اي نقاش أمني وسياسي وقال: كان هناك نقاش في لجنة الاعلام والاتصالات حول صلاحية اللجنة في نقاش الجانبين الدستوري والقانوني، وايضا اذا استذكرنا البدايات طبعا نستذكر ان بداية هذا الموضوع كان في باريس ٣ في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧ والتفاصيل اصبحت معروفة تماما للاعلام في ما يتعلق ببدايات الموضوع. ما اود التركيز عليه هو طبعا صلاحية اللواء ريفي بالمفاوضة. بداية وفقا للمرسوم التطبيقي ١١٥٧ لعام ١٩٩١ ووفقا للمرسوم ٢٨٩٤ لعام ١٩٥٩ المتعلق بالعلاقات بين الادارات اللبنانية والهيئات الدولية او الاجنبية هذا الاتفاق كما بات معلوما انطلق من ٥٠ مليون دولار ثم حدث ملحق بهذا الاتفاق ب ١٢ مليون وتم اقرار هذا الملحق في ١٣ كانون الثاني الماضي. سمعنا نقاشا حول المادة ٥٢ ووجوب عرض هذه الاتفاقية على المجلس النيابي ونحن نقول بكل بساطة هناك استشارة عن هيئة التشريع والاستشارات رقمها ٩٨/٢٩٥٧ وهناك رأي لمجلس شورى الدولة رقمه ٩٨/١٥ – ٩٩ والرأيان يعتبران ان مثل هذه الاتفاقية لا تخضع للمادة ٥٢. هذه الاتفاقية ووفق نص الفقرة ج في الصفحة ١٦ يمكن فسخها خلال تسعين يوما وهذه الاتفاقية ايضا تحدث البعض عن اعباء مالية على الجانب اللبناني فيها. بكل بساطة نحن نقول لا اعباء مالية على الجانب اللبناني والفقرة ج في الصفحة ١٠ تتحدث عن التزامات ادارية للجانب اللبناني متعلقة بالهاتف وما شابه وهذا امر واضح تماما».

وتابع: «اما موضوع ما تم الحديث عن التحقيق مع قوى الامن الداخلي اذا كانوا ينتسبون الى جهات ارهابية فهذا ليس بهكذا صورة وبكل بساطة نظام قوى الامن الداخلي القانون ٩٠/١٧ يجزم بأنه لا امكانية لعنصر قوى الامن ان يكون منتسبا الى اي جهة سياسية. اصلا كما سمعنا ايضا اللواء ريفي ارسل كتابا واضحا الى الجانب الاميركي في ما خص بعض ما حكي عن التدريبات في الاردن وهذا الموضوع اصبح جزءا من الماضي. هناك نقطة اريد ان القي الضوء عليها، والنص يقول السماح للحكومة الاميركية بالوصول الى الاجهزة والمعدات دون اي عوائق، الجميع يعلم ان هناك شيئا اسمه USER. N اي المستخدم النهائي حتى لو اردت شراء آلة معينة من حق صاحب المصنع او مصدر هذه الآلة ان يضمن ان هذه الالة لن تذهب لاحقا الى جهة اخرى والامثلة كثيرة وفق اتفاقات مشابهة حول المستخدم النهائي سواء باللغة العربية او بلغات مختلفة، ايضا موضوع الدورة المتعلقة بتدريب قوى الامن الداخلي استمعنا الى نقاشات عديدة حول اعطاء هذه المعلومات يجب ان تكون في عهدة قوى الامن الداخلي ومن غير المنطقي ان تكون هناك جهات كثيرة في لبنان لديها هذه المعلومات ونحجب هذه المعلومات عن قوى الامن الداخلي. سمعنا حديثا عن الحصانات وهل يجوز اعطاء حصانات لمن قدم الهبة؟ نحن نقول بكل بساطة هناك اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ وهي التي ترعى هذا الموضوع، وهذا ليس موضوع اجتهاد شخصي، كل هذه الافكار مدعومة من الخبراء الدستوريين في لبنان وعلى راسهم معالي الوزير حسن الرفاعي، سمعنا في الفترة الاخيرة حول ملحق الاتفاقية الذي اقره مجلس الوزراء الحالي في حكومة الوحدة الوطنية الحالية وكلنا قرأنا في هذا النص وتظل جميع الالتزامات والبنود والشروط الواردة في خطاب الاتفاق المؤرخ ٥ تشرين الاول ٢٠٠٧ سارية ونافذة المفعول، وسمعنا من البعض ان تهريبا حصل في جلسة مجلس الوزراء بالمقابل سمعنا اليوم رأيا واضحا من معالي وزير الداخلية والبلديات بأن هذا الموضوع اشبع درسا على طاولة مجلس الوزراء وحظي بموافقة كل الوزراء بلا استثناء وان هذا الموضوع لم يهرب كما قال البعض».

هاشم وصقر

من جهته، النائب عباس هاشم اكد ان اللواء اشرف ريفي قال انه سيدقق في ما جاء في الاعلام. وقال: انها المرة الاولى التي تتعارض فيها آراء اعضاء الكتل مع آراء رؤساء الكتل النيابية.

وشدد النائب عقاب صقر من جهته، على ان ما نشر في إحدى الصحف هو مجتزأ ومشوش. ورداً على ما اشيع عن ان تعزيز قوى الامن الداخلي في مخيم نهر البارد يخفي مشروعاً أمنياً يتجاوز نهر البارد الى المناطق المحيطة ببيروت ويتم تنفيذه بإشراف أميركي قال: كلام متجزأ وفيه خلط كي لا نقول شيئاً اكبر.

وقال: لا يجوز ان نعرف من الصحافة المضامين إلا إذا كان المقصود تهريبة معينة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"